دراسة نظرية الاقتضاء عند الرضي الأسترآباذي في شرح الكافية

فرامرز ميرزائي
أستاذ في اللّغة العربية وآدابها، جامعة تربيت مدرّس، تهران، إيران
محمّد إبراهيم خليفه شوشتري
أستاذ في اللّغة العربية وآدابها، جامعة شهيد بهشتي، تهران، إيران
حسين أحمدي آموئي (الكاتب المسؤول)
خرّيج مرحلة الدكتوراه، فرع اللّغة العربية وآدابها ومدرّس بجامعة إعداد المعلّمين، شهركرد، إيران
nahw63@yahoo.com

The issue of worker grammar and theory necessary when alRazi Al astrabade

Faramarz Mirzaei
Professor of Arabic language and literature ,Trabiat Modares University , Tehran , Iran
Mohammad Ebrahim Khalifa Shushtari
Professor of Arabic Language and Literature , Shaid Beheshti University , Tehran , Iran
Hossein Ahmadi Amoui (Responsible author)
PhD graduate , Arabic Language and Literature , Lecturer at Farhangian University , Iran

الملخص:

من الأصول الهامّة التي قامت عليها الدراسات النحوية وشغلت جزءًا كبيرًا من تفكير النحاة، نظرية العامل النحويّ. إنّها نشأت مع نشوء النحو العربيّ. هذه النظرية تلعب دورًا هامًا في المساعدة على سرعة الفهم وتكون وسيلة تعليمية في إدراك المسائل المختلفة وتنسيقها وتنظيمها.

من أبرز العلماء الذين بذلوا قصاري جهودهم لتعليم الأصول النحويّة على سبيل تعليم هذه النظريّة، الرضي الأسترآباذي. إنّه جاهد كثيرًا لتعليم القواعد العربية على أساس النحو البنيوي الأصوليّ الذي يدور حول مسألة العامل ونظرية الاقتضاء. إن الرضي الأسترآباذي - فيما نعلم - هو أول عالم فصّل البحث عن نظرية الاقتضاء حول العامل النحوي ودقّق النظر في هذه النظرية الجديدة التي تساعدنا في تعليم النحو أصوليًا، فالعامل عنده حقيقة متشكل من ثلاثة عناصر: المُوجِد أي المتكلم والآلة أي العامل والمحلّ أي الاسم. فهذه العناصر الثلاثة هي العاملة الحقيقية عند المحقّق الأسترآباذي.

تهدف هذه المقالة عن طريقة وصفية تحليلية دراسة حقيقة نظريّة العامل والأقوال التي قيلت حولها مستفيدة عن آراء كبار النحويين وتبين حقيقة مراد الرضي الأسترآباذي حول نظرية الاقتضاء الجديدة التي تساعدنا في تعليم القواعد العربية لغير العرب.

الكلمات المفتاحية: العامل النحويّ، نظريّة الاقتضاء، الرضي الأسترآباذي، شرح الكافية.

Abstract:-

Important assets upon which the grammatical studies and served a large part of Tfr grammarians, Ntria factor grammar. This theory plays an important role in helping to speed and be understanding and learning medium in Adraك various issues, coordination and organization and closer study of the minds of students.Factor theory confined to demonstrate smarter inventor. Has been the duty of the grammarians are all used to improve and fluent use them in its own sphere has got this theory, actually investigators scientists.Of the leading religion scholars have made their best efforts to teach grammatical assets, for education this theory, complacent Alostrabave.The Satisfaction Alostrabazي - as we know - is the first scientist to separate the search for appropriate around the world grammatical theory and looked more closely at this theory, the new that will help us in teaching as a fundamentalist, worker has the fact Michك of three elements: Almujd any Almtكlm machine any worker and shop any name.

Study aims article about the fact descriptive analytical method factor, words spoken theory around benefiting from views of senior grammarians The fact Murad Alostrabave complacent about appropriate new theory that will help us in teaching Arabic to non-Arabs rules.

Key Words: Factor grammar, Appropriate theory - Radhi Alostrabave.

١. التوطئة:

إن مسألة العمل النحوي مسألة قديميّة تمثل عنصراً جوهريًا من مكونات الدرس والتحليل في تأريخ النحو عند النحاة. وقد انتشرت جزئياتها في المصادر القديمة والمتأخرة والمراجع الحديثة حتى كاد لا يخلو من آثارها كتاب نحوي معتبر. ومن ثمّ توهّم كثير من الباحثين المعاصرين فخامة منزلتها في الدرس النحوي وبالغوا في تهويل وظيفتها المنهجية فزعموا أنها كانت توجه النحاة في توزيع الأبواب والمواد وتهيمن على تفكيرهم وأنظارهم وتتحكم في مسيرة البحث والتعليل.

والحق أن أعمال القدماء ومن بعدهم كانت تسيرها فكرة الوظائف النحوية وظواهر الإعراب المشتركة وقد تتردد مسألة العامل والمعمول والعمل الإعرابي ضمن ذلك الميدان في المسارب التي يقتضيها البحث من دون سيطرة أو تحكم.

لقد كان جُلّ اهتمام علماء القرن الثاني الهجري مُنصبّا على تقويم اللسان فيما يتعلق بالحركة الإعرابية واستخراج القواعد التي تضمُن ذلك واستنباط القوانين التي تحقق لغير الناطقين بالعربية إمكان النطق باللغة العربية، فكانت لهم مجموعة من القوانين تدور في معظمها حول فكرة العامل النحوي.

لقد اصطلح النحاة الأوائل على ما يمكن لنا أن نسميه بنظرية العامل وقد عرضوا لها على أنها وسيلة تعليمية تقرب الدراسة من أذهان الدارسين. (شرف الدين، ١٩٨٠ م: ٢٥٤). يقول الجاحظ: ((... وهم تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعاني وهم اشتقّوا لها من كلام العرب تلك الأسماء وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم. فصاروا في ذلك سلفًا لكل خلف. وقدوةً لكل تابع... وكما سمّى النحويون الحال والظرف وما أشبه ذلك لأنهم لو لم يضعوا هذه العلامات، لم يستطيعوا تعريف القرويين وأبناء البلدين علم العروض والنحو)). (الجاحظ: ١٩٦٥: ١٣٩-١٤٠). فأصبح العامل وما وضع من مصطلحات نحوية علمًا لأبواب معينة في هذا العلم، أقوي الأسس التي سيطرت على تفكير النحاة وتحديد مناهجهم في تناول الظواهر اللغوية والشواهد التي جمعوها، فوضعوا هذه الأبواب في: مرفوعات ومنصوبات ومجرورات ومجزومات و(توابع)، ولكل باب حركته

أوعلامته الدالة على حالته الإعرابية... المبينة عن معاني اللغة بحسب العامل فيه. (الزجاجي: ١٩٨٤: ٩١).

وأمّا بعد فإنّنا نحاول في هذا المقال أن نجيب عن الأسئلة التالية:

١. كيف عرف الرضي الأسترآباذي العامل ؟

٢. من وجهة نظر المحقق الأسترآباذي كيف يؤثر العامل على المعمول ؟

٢. كيف يبدو دور المعني في ظهور الإعراب عند نجم الأئمة ؟

١-١. خلفية البحث:

بما أن نظرية العامل، من النظريات الهامة في الدرس النحوي، فلابد للمحققين النحويين من أن يُكثروا جهودهم العلمية تجاه هذه النظرية، ولكن مع الأسف لا نري من البحوث إلا قليلًا في هذا الميدان:

١. بحوث ودراسات في علوم اللغة والأدب "مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء": الدكتور فخر الدين قباوة. هذا الكتاب يبحث حول موضوع الإعراب وأنواعه ثمّ يشير إلى النظريات الهامة حول الإعراب ويبحث عن موضوع الاقتضاء بشكل مؤجز.

على حسب التحقيقات التي عملتها في الكتب النحوية والإنترنت والمكتبات و... فما رأيت حتى الآن أثرًا يبحث عن هذه النظرية بشكل مفصل. فهذه المقالة جديدة في نوعها تبحث عن العامل النحوية والجديد فيها هو نظرية الاقتضاء من وجهة نظر الفاضل الرضي بشكل أصولي.

٢-١. الفرضيات:

١. المقوّمات الرئيسية في تشكيل الإعراب عند الأسترآبادي هي المُوجد والآلة والمحل.

٢. ليس تأثير العامل على المعمول من تأثير الطبيعيات والمحسوسات بل تأثيره مجازي.

٢. يظهر أثر المعني بواسطة المتكلم الذي يقصد المعني ويؤدّي هذا المعني إلى ظهور الإعرابات المختلفة.

٢. البنية الرئيسية للمقالة:

٢-١: العامل لغةً واصطلاحًا:

العامل لغةً يطلق على الذي يعمل عملًا، على الذي يتولّي أمور الرجل في ماله وملكه وعمله وعلي الذي يأخذ الزكوة من أربابها وجمعه في هذه الاستعمالات عمّال وعمله (ابن منظور: مادة ع م ل). ويطلق أيضًا على أعلي الرمح مما يلي السنان بقليل وأيضًا يطلق على الباعث والمؤثر في الشيء فيقال: كثرة الإنتاج من عوامل الرخاء (شوشتري، ١٣٨٧: ٢).

موضوع العامل الإعرابي يطرح على المحقق مفهومًا مبدئيًا يطلب البيان والتوضيح. فلابد لنا من أن نبدأ بالفهم لمصطلح العمل ولوازمه. فالمشهور بين الناس أن العمل بذل الجُهد لتحقيق أثر أو إنتاج شيء. وعلي هذا فالعامل هو ما يقوم بذلك الجهد وهو المؤثر أو المنتج. أي: السبب والعلة الفاعلية. وقد حوّل النحاة ذلك اللفظ إلى ميدان الإعراب وتطوّروا في استخدامه بمعنًي اصطلاحي متميز.

٢-٢. مفهوم النحو:

ما من شك في أنّ النحو يعدّ لبّ الدراسة اللغوية ومحورها الأساسية فقط كسب على قسم كبير من اهتمام علماء العربية مذ بدأ الاشتغال بدراسة هذه اللغة والعمل على حفظها وتنظيمها وتبويبها واختلفت وجهات النظر في تحديد أسباب نشأته وتعددت الروايات في هذه الميادين فلسنا بصدد التأريخ لذلك وإنما الغاية تحديد مفهوم النحو تحديدًا واضحًا حيث نميّز جانبين:

أ. جانب عارضي: (الإعراب)

انحصر مفهومه في البحث عن الحركات والعلامات التي تتصل بأواخر الكلمة من الرفع والنصب والجرّ والجزم دون ربطها بالمعاني التي يقصدها المتكلم حين أدائها في الكلام: أي أنّ مداره اقتصر على الكلمة دون التركيب والكلام. فأكثر ما كان يهتمّ به النحاة هو التغيير الذي لاحظوه في أواخر الكلمة في أثناء الجملة وكان هذا التفكير يهديهم إلى اختراع نظرية العامل والعمل. ولكي ندلّل على هذا الاتجاه الذي شاع عند اللغويين المتأخرين، نورد جملة من النصوص فمن ذلك ما جاء في معجمي (لسان العرب) و(الصحاح) من أنّ

الإعراب هو النحو والنحو هو الإعراب، فهما شيء واحد يقول ابن منظور: "والإعراب الذي هو النحو إنما هو الإبانة عن الألفاظ بالمعاني.(ابن منظور، ١٩٩٢،مادة ع ر ب). ويؤكد الجوهري في قوله: "النحو إعراب الكلام العربي". (الجوهري، دون تا، مادة: ن ح ا).

ب. جانب ذاتي أي بنيوي (التركيب):

تجاوز هذا القسم أواخر الكلمات إلى أوائلها وأواسطها إلى ما يسميه النحاة التركيب أو البنية كما بحثوا في الهيئة التركيبية للجملة من تقديم وتأخير وحذف وإضمار وتعريف وتنكير وكل ما يتعلق بالعُمَد والفُضَل في عقد الجملة. وهذا القسم من النحو هو ما أراده المحقق الأسترآباذي من مفهوم العامل والمعمول والعمل الإعرابي: قد أوضح الرضي الأسترآباذي سبب اقترانهما على أنه من قبيل علاقة الجزء بالكلّ وذلك في مبدأ كلامه عن (الكلام وتركيبه) فيقول: "المقصود الأهمّ من علم النحو معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب لتوقف الكلام على الكلمة توقف المركب على جزئه. (الأسترآباذي، ١٣٦٦، ٧/١).

وهذا القسم من النحو هو ما نواه الرضي في بنية الكلام وهو أعمّ مما سماه النحاة بنظرية العامل الذي قصده إعراب أواخر الكلم.

في الحقيقة نظرية العامل عند المحقق الأسترآباذي تشمل النحو التركيبي فنراه يهتمّ بهذه النظرية ويبين آراءه على أساس هذه النظرية الهامّة.

٣-٢: ظاهرة العمل النحوي والإعراب:

إن التركيب النحوي في القرآن الكريم ليس جمعًا آليا للمفردات يحتفظ فيه كل منها بشخصيته المتميزة كما كانت من قبل للدلالة على مقاصدها الربانية بل هو تعبير متفاعل يؤثر بعضه في بعض قبل أن يؤثر في الملتقي ويتسرب بين عناصره التركيبية حتى يكوّن وحدة حيوية متكاملة للدلالة على المرامي المقصودة. (قباوة، ٢٠٠٣م، ٢٧).

فلو نظرت إلى التراكيب التعبيرية في نحو:

الطفلُ نائمٌ، أظن الطفلَ نائمًا، كان الطفلُ نائمًا، إن الطفلَ نائمٌ و...

لاتضحكْ° وتشربَ، لاتضحكْ° وتشربُ، لاتضحكْ° و لاتشربْ°

و

لا تضحك وتشربُ، لا تضحك وتشربَ، لن تضحك وتشربَ.

لو راجعت هذه التعابير وما يتخرّج عنها، لتبدّت لك ألوانٌ من التأثير في الاسمين والفعلين، لاتغيب معالمها وصورها ودلالاتها عن دارس أو باحث. وقد يكون هذا التأثر أبعد مدي في المكان والزمان، كالذي تراه في الاستدارة التشبيهية التي تشغل عدة أبيات من شعر أو نثر.

وفي مقابل هذا التلون التعبيري وجد النحاة تغييراً في لفظ من التراكيب يصاحبه تبدّل في الدلالات المعنوية من جهة وتأثير في الوظائف والعلاقات بين المفردات والجمل من جهة أخرى.

فمثلًا: قولك: " العصفورُ داخلُ القفص الآن" يعني أنه يقوم بعملية الدخول إليه ولّما يَصِر فيه. أما قولك: " العصفور داخلَ القفص الآن- على تضمين معنى في - "، يعني أنه قد دخله من قبلُ وهو حبيس فيه الآن، فهو في داخله.

ومن هذا ترى أن التركيب الجديد يحمل معنى الوجود في الداخل وهو ذو وظيفة دلالية لعنصر طارئ لم يكن له حظّ في الجملة الأولى.

ولتحقيق حضور هذه الوظيفة الطارئة،وهذا العنصر الدخيل وتلمّس وجوده، ترى أنك تستطيع استبدال العصفورة بالعصفور في الجملة الثانية، فتقول: " العصفورة داخلُ القفصِ الآنَ " ويتعذر مثل هذا في الجملة الأولى، إذ لم تُلحِق التاء بالخبر قائلًا: العصفورةُ داخلةُ القفصِ الآنَ. والسّرّ في الاختلاف والتعذّر أنّ لفظ "داخل" في هذه الجملة هو فعل العصفورة نفسها، على حين أنه في الجملة الثانية هو ظرف لا صلة له بما تعمله هي، وإنما يحدد مكان ذلك العمل ويحيط به في الوجود.

وهذا خلاف ما ذهب إليه بعض العلماء القدماء. فابن جنّي يرى أن "داخل" بدل من الظرف (ابن جنّي: ١٩٥٢: ٢١٣) إذ ليس بحسن أن يكون الظرف لغواً. وقد تابع المرزوقي (المرزوقي: ١٩٨٥: ٢٢٧). ابنَ جنّي في هذا إذ أجاز أن يكون الظرف خبراً للمبتدإ لا لغواً.

وقد تنبه جمهور النحاة قديمًا إلى ما ذكرنا من تبادل للتأثير بين المضمون والتعبير وأوردوا نماذج غفيرة توضح ذلك. فإذا قلت مثلًا: "اذهب أنت وزيدٌ"، كنتَ قد أمرت الاثنين بالذهاب، فكل منهما مأمور. أمّا إذا قلت: "اذهب أنت وزيدًا"، فالأمر يكون للمخاطَب وحده مرافقًا زيدًا، ولا يلزمه الذهاب حين يختلف زيد. وإنما تلزمه متابعة زيد فقط. (قباوه ٢٠٠٣، ٣١).

ونري في كل من التراكيب النحوية أثرًا بديعًا وجميلاً من جماليات النحو. كما في قولك: " ما كان أحسن جوابَك ! وما كان أحسن ما كان جوابَك !. ترى الاختلاف في الدلالة. في وظيفة "كان" وبعض ما حولها من العناصر التركيبية.(ابن هشام: ١٩٨٦م: ٧٥٠).

فقد تحقق لدي النحاة أن ثمة واقعًا نحويًا يتبدّي في التركيب ويغيب إذا تمايزت المفردات وتفلتت من روابط التعبير. ثم رأوا أن هذا الواقع حدث حاضر لا شك فيه، يلازم الكلام العربي الصحيح، ويتلون بمقاصده وصيغه. وما كان من المتأخرين إلا أن نسبوه إلى النحو، وأسموه بالعمل النحوي.

٤-٢. مفهوم التأثير والتحكم وموقف الرضي تجاه هذا المفهوم:

المفهوم الرئيسي لنظرية العامل هو العامل نفسه وهو هذا المصطلح الذي أبدعه النحاة الأوائل وطوّروه شيئًا فشيئًا. لقد لاحظوا أن هناك تغييرات معينة تطرح على الكلام طوال تركيبه وأن هذه التغييرات تؤثر على اللفظ والمعني كما لاحظوا أن هذه التغييرات تدخل على تركيب كامل وليس على العناصر المفردة فحاولوا كنحاة أن يدركوا سبب هذه التغييرات. يقول الأستاذ الحاجّ صالح: "إن العامل هو العنصر الذي يتحكم في التركيب الكلامي ويؤثّر فيه بل هو المحور الذي يبني عليه ولكن الأهمّ أنّه هو سبب بناء الكلام فلا كلام مفيد بدون بنية يكون أساسها العامل".(الحاجّ صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية: ٨٩/٢).

من خلال بحثهم وتحليلهم لصياغ الكلام فهم النحاة أنّ بعض الوحدات اللغوية عندما تدخل أوّل التركيب تؤثر فيما يليها من الوحدات لفظًا ومعنًي وبالتبع تتحكم في شكل التركيب وصيغته وبالتالي في معناه وأما هذا التأثير فهو لفطي عند أكثر النحاة وهو تأثير إعرابي.

إنّ بعض علماء النحو قد تعسّفوا في استخدام نظرية العامل معتقدين أنّ للعامل أثرًا حقيقيا على المعمول فنراهم مع الأسف جعلوا العامل حاكمًا على جميع الأساليب النحوية وأدّي هذا التعسف إلى خلق مشاكل عديدة في سبيل اللغة العربية وتعليمها. ومن أمثلة ذلك ردّ البصريين مذهب الكوفيين في كون المبتدأ والخبر يترافعان: لأنّ ذلك يؤدّي إلى تقدّم كل واحد منهما على الأخر وتقدم العامل على المعمول لا يجوز. (ابن الأنباري، ٤٨/١).

وأما الفاضل الرضي الأسترآباذي فنراه أنه قد ردّ هذا الرأي وقال: " إن العامل النحوي ليس مؤثّرًا في الحقيقة حتى يلزم تقدمه على أثره بل هو علامة كما مرّ. (الأسترآباذي، ١٣٦٦، ١ / ٢٢).

إنه يعتقد أن هذه النظرية، وسيلة تعليمية تساعدنا على فهم اللغة العربية فقط. فعلي حسب رأي المحقّق الأسترآباذي، نري أنّ للعامل أثرًا مجازيا ولا حقيقيا ولا يستطيع أن يسيطر على المعمول سيطرة الطبيعيات فحينئذٍ يستطيع المتكلّم: أي المُوجد أن يبني تركيبه كيفما شاء وليس بواجب أن يكون تابعًا للعامل الذي أُعطِيَ دورًا لا يحقّه.

والحقّ أنّ توهّم أنّ العامل النحويّ مؤثّر حقيقة قد حرف الدراسات النحوية عن اتجاهها اللغوي الصحيح فاتّسمت عند هؤلاء النحاة بالتعسّف والجفاف والتصرف في اللغة بلا دليل علمي، مما فتح باب النقد والاعتراض على جميع النحاة.(شوشتري، ١٣٨٧، ١٣ - ١٢).

٤-٢: نظرية العامل عند النحاة القدامي:

إن وظيفة الإعراب في التركيب اللغوي تعبير عن الخاصية المكتومة بعنصر لفظي ومعنوي في آن واحد، إذ هو صور معينة لمعان معينة تهيأت لها المفردات المُعدّة لتلك المعاني بالقوة. وقد أبدع ابن جنّي حين عرّف الإعراب: "الإبانة عن المعاني بالألفاظ". (ابن جنّي: سرّ صناعة الإعراب: ١: ٣٥).

قد حاول كثير من النحاة والدارسين أن يتناولوا هذه النظريات بالتفسير والتعليل ويقسموها إلى أسباب مباشرة وغير مباشرة.

على أن الدرس النحوي وعلة وجود الإعراب من المسائل الهامة، فقد ألزمنا على أنفسنا أن نجمع النظريات المختلفة حول العامل النحوي ونُقسّمها إلى ما يلي:

١-٤-٢: النظرية الصورية:

ما يمكن لنا أن نصطلح عليه بالنظرة الصورية فأنه نري في منابع التراث النحوي عبارات تنسب العمل الإعرابي إلى ألفاظ ظاهرة أو مقدرة. فمثلا الخليل بن أحمد جعل "نعم وبئس" وأخواتهما تنصب النكرة وترفع المعرفة وجعل "أن" تنصب الأسماء و"مذ ومنذ" يرفعان ما بعدهما ويجرانه وذكر الجرّب "عن" وأخواتها والرفع ب "هل" وأخواتها وذكر أيضًا أن الفاعل يرفع بفعله والمبتدأ يرفع بالدبتداء. (الخليل بن احمد، الجمل في النحو، ص ٧٠ - ١٩٠).

وخلف الأحمر يذكر في مقدمته أبوابًا للحروف التي ترفع وللحروف التي تنصب والتي تخفض والتي تجزم. ثمّ يجعل "إن" وأخواتها ناصبة للأسماء ورافعة للأخبار وكان وأخواتها رافعة للأسماء وناصبة للأخبار و"أن" وأخواتها ناصبة للأفعال و... كل ذلك تفصيل لما نص عليه في مقدمة كتابه من مجموع العوامل.(خلف الأحمر، النصوص النحوية، ١١-٣٠).

وكذلك كان أمر من عاصرهم. فنري الفراء يقول: أعمِل في "ما" و"أي" الفعل الذي بعدهما ولا تُعمِل الفعل الذي قبلهما إذ كان مشتقًّا من العلم، والظن ناصب و"كان" و"ليس" يرفعان و"إنّ".أخواتها ينصبن، ولّما حذف الناصب، رفعت. (الفراء، معاني القرآن، ج١، ٤٦ -٥٣).

إن هؤلاء النحاة يرون أن العامل الذي يؤدي إلى إيجاد الإعراب والعمل النحوي، هو الفعل وأشباهه.

٢-٤-٢: النظرية التأويلية:

ما يمكن لنا أن نصطلح عليه بالنظرة الصورية فأنه تعوّد النحاة القدماء أن يكون لديهم علاوة على التفسير اللفظي للإعراب، منويات تنسب العمل الإعرابي إلى المعاني النحوية في المفردات. نحن نقف على كثير من العبارات في كتبهم تجعل للمعاني أثرًا صوتيًا فيما يرافقه من المفردات ويعين له اسمًا يعبر عنه في التركيب. إذا تصفحنا المصادر النحوية القديمة صادفتنا تلك المقولات. ففي كلام الفراء، نري أنه يعتقد أن العبارات النحوية على كثرتها وأهميتها، تكون نصًّا بالعمل النحوي والعمل التأويلي.(المصدر السابق، ١: ٥٩).

٣-٤-٢: النظرية الخلافية:

ما يمكن لنا أن نصطلح عليه بالنظرة الصورية فأنه رغم إجماع النحاة على الدلالة الإعرابية للتغيير الصوتي في أكناف المفردات المتعددة وظائف متنوعة داخل التركيب.

فرأينا قطرب - من تلاميذ سيبويه - قد حاول تفسير التغييرات الصوتية تفسيراً وبيّن أن الحركات وُضعت لتخالف أصل السكون الملازم للوقف معاقبةً بين الوقف والسكون. وقصد الاعتدال في أداء التركيب النحوي.

فيصرح قطرب هنا أن تلون أواخر المفردات في التركيب ليس للدلالة على وظائفَ أو معانٍ بل لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون، ولو جعل العرب الوصل بالسكون أيضاً، لالتبس الوقف بالإدراج وتعسر النطق عند وصل عند وصل الكلام. فلمّا تيسر لهم التحريك في الإدراج جعلوا الحركات معاقبة للإسكان ومساعدة على اعتدال الكلام وسهولة إنجازه وأدائه.(قطرب، الإيضاح في علل النحو، ٧٠).

٤-٤-٢: النظرية الإنسانية:

ما يمكن لنا أن نصطلح عليه بالنظرة الصورية فأنه في التراث النحوي أيضًا نري بعض العبارات تنسب العمل النوي إلى الإنسان بتلميح أو تصريح. وقد مثّل ابن جني هذه النزعة حين عرض للبحث في العامل مع أنه كان يقرر دائمًا النظرية اللفظية ويردها في النهاية إلى التوجيه المعنوي.

إنه قال: "وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي ليُروك أن بعض العمل يأتي مسبّبا عن لفظ يصحبه... وبعضه يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلق به... فأما في الحقيقة فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره. (ابن جني، ١٩٥٧م، ١ / ١٠٣).فهو ينفي هنا أن يكون للصوت أو للمعني عمل البتة ويرد ذلك كله إلى المتكلم وحده.

٥-٤-٢: النظرية الإلهية:

إن بعض العلماء يرون أن اللغة موقوفة من الله تعالي، علّم آدم من أصولها ما يحتاج إليها آنذاك، ثمّ علّم من الأنبياء ما شاء حتى ختم ذلك بما آتاه محمدًا (ص).إن مبدع هذه

النظرية هو أبو على الفارسي وقد نقلها عنه ابن جني. هو يعتقد أن الأصوات الإعرابية ليست لعامل لفظي أو معنوي وليس المتكلم هو صاحبه كما ادعي المعتزلة. بل هي في مذهب أهل الحق من فعل الله عز وجلّ، وإنما تنسب إلى الإنسان مجازًا كما تنسب إليه سائر أفعاله الاختيارية.(القرطبي، ١٩٧٩م: ٨٧).

على وفق هذه الرؤية،استطاع ابن مضاء أن ينكر ضروب العوامل المذكورة بين النحاة ويجرد الكلام من آثارها والمخالفات التي ازدادت مع مرور الزمن.

٦-٤-٢: النظرية الطبيعية:

إن الدراسة اللغوية في أوربة كانت حتى أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، حتى إذا أطل القرن العشرون وقلّت النزعات القومية وسيطرت الدراسات الاجتماعية على كثير من العلوم أصبحت تقودها نحو مقاصدها. تزودها بالمناهج والأساليب والأهداف.

ومن ثمّ قد نشأت الفلسفة البنوية وتسربت إلى التفكير العلمي للغة. إن الناظم لهذه الأشكال الإعرابية المتعددة هو النظرة البِنَوية إلى اللغة. ذلك أن اللغة ظاهرة اجتماعية. (عمر، ٢٠٠٦: ٢٨ و٣٣٧). والحقيقة كما ترون أن اللغة منظومة متكاملة من الأجهزة تتألف عناصرها من أساليب عرفية تتعاون لبيان الوظيفة التعبيرية. فإذا رُفع الفاعل ونُصب المفعول وجُرّ المضاف إليه، فلأن العرف الطبيعي والاجتماعي هو الذي ربط بين هذه الوظائف وصور إعرابها. (نحلة، أصول النحو العربي، ٢٧٥). الحق أن النظرية الاجتماعية تعتمد العرف الاجتماعي مرتبطًا بالزمان والمكان وتفيد البحث كثيرًا لتطور اللغة العربية التي اختارها الله لكي يتكلم بها الناس.

٣. الاقتضاء لغة واصطلاحًا:

الاقتضاء لغةً الطلب أو الاستيجاب. والمقتضي هو الطالب للشيء والمستلزم له. وامّا في الاصطلاح النحوي هو ما تكون به الكلمة صالحة للإعراب وهو العامل (إميل بديع، ١٩٨٨، ٥٣١). مثلًا المقتضي لإعراب الفعل المضارع، هو مضارعته لاسم الفاعل لفظًا ومعنًي واصطلاحًا فوقوعه بنفسه موقع الاسم يقتضي له استحقاق الرفع وبعد ما لا يصلح للاسم أصلًا يقتضي له الجزم وبعد ما لا يصلح للاسم إلا بضميمة يقتضي له النصب أو

الجرّ. وقد أُوثر النصب لخفّته ولأنّ عامله يشبه ناصب الاسم. (المصدر السابق، ٥٣٢).

٤. الأسس الرئيسية في ظهور نظرية الاقتضاء:

مفهوم العامل يطرح على المحققين مفهومًا بنيويًا يحتاج إلى التوضيح والتبيين. المعروف بين الناس أن العمل هو الأثر والنتيجة وبالتبع، العامل هو المؤثّر والمنتج. ولذلك نري النحاة قد نقلوا هذا اللفظ إلى ميدان الإعراب فقط أي إلى ميدان الرفع والنصب والجرّ والجزم فقط دون أن يبينوا ويميزوا أبعاد هذه النظرية بالدّقّة والظّرافة.

إن مفهوم العامل قد عُنِيَ به النحاة عناية ظاهرية دون حقيقته النحوية فلهذا ظهر للمحققين والمفسرين أن المراد بهذا المصطلح هو المُنتِج والمؤثر ولا غير حتى نري بعض النحاة قد عبّروا عنه بأنه آلة الفعل. (خوارزمي، ٢٠٠٩م: ٨٦).

ونحن نري أنّ فهم حقيقة العمل النحو البنيوي يوجب على النحويّ التوقف وراء بعض المصطلحات العلمية إذ لابدّ له أن يبحث عن حقيقة هذه المصطلحات اللازمة للتعرف على نظرية العامل النحوي:

أ. السبب:

السبب لغةً: هو كلّ شيء يتوصّل به إلى غيره وفي التنزيل العزيز: وآتيناه من كلّ شيء سببًا. وفي الشرع ما يوصّل إلى الشيء ولايؤثّر فيه كالوقت للصلوة ج: أسباب وأسباب الحكم في (القضاء) ما تسوقه الحكمة من أدلّة واقعية وحجج قانونية لحكمها. (المعجم الوسيط، مادة س ب ب). وأمّا في الاصطلاح العلمي فهو ما يتوقّف وجود المسبَّب عليه ولكن لايتحقّق المسبَّب بوجود سببه وحده. وهذا ما يعرف بالسبب غير التّامّ كوجود المفتاح لفتح الباب ودخول وقت الصلوة لأدائها. ويقابله السبب التامّ وهو ما بتحقّق المسبَّب بوجوده وحده كالكلام المخالف المفسد للصلوة.

ب. العلّة:

العلة لغةً: هي عند الفلاسفة كلّ ما يصدر عنه أمر آخر بالاستقلال أو بواسطة انضمام غيره إليه فهو علة لذلك الأمر والأمر معلول له وهي علة فاعلية أو ماديّة أو صورية أو غائية ومن كلّ شيء سببه (المصدر السابق). وأما في الاصطلاح العلمي فهو ما يتوقّف عليها

وجود الشيء وهي خارجة عنه ومنتجة له وفاعلة كالطعام يولد الشبع والنار تحرق و... وهذه مؤثرة بذاتها وهي علة حقيقية تامّة يجب أن تسبق المعلول في الوجود. وأمّا العلة العقليّة فهي غير مؤثرة بذاتها وتقارن المعلول في الوجود نحو السفر يجيز الإفطار وقصر الصلوة.

إنّ هذ النوع من العلّة هي المقتضية للحكم جوازًا أو وجوبًا. مثلًا: افتح الكتاب أي وجوب كسر ما قبل الألف. اللام دفعًا لالتقاء الساكنين. واشدد أو شُدَّ: أي جواز الإدغام وفكه.

د. الشرط:

الشرط لغةً ما يوضَع ليلتزَم في بيعٍ أو نحوه وفي (الفقه): ما لايتم الشيء إلا به ولايكون داخلًا في حقيقته. وعند (النحاة): ترتيب أمر على أمر آخر بأداة وأدوات الشرط: هي الألفاظ التي تستعمل في هذا الترتيب: مثل "إن، من، ما و..." (المصدر السابق).وأما في المفهوم العلمي، فهو ما يتوقف عليه وجود الشيء و لايكون جزءًا منه ولا مؤثرًا فيه كدخول الوقت والوضوء للصلوة.

ذ. الدّليل:

الدليل لغةً: دلّ عليه وإليه دلالة: أرشد. ويقال: دلّ على الطريق ونحوه: سدّده إليه فعو الدالّ والمفعول: المدلول عليه وإليه. والدليل: المُرشِد. ج: أدلّاء وأدلّة وما يستدلّ إليه وهو مُرشِد. واستدلّ عليه: طلب أن يُدلّ عليه وبالشيء على الشيء: اتّخذه دليلًا عليه. (المصدر السابق). وأمّا معناه الاصطلاحي فهو ما يلزم من العلم به علمُ شيء آخر نحو اصفرار العينين إعلامًا باليرقان.

ر. القرينة:

القرينة لغة: من " قرّنت الشيءَ بالشيءِ وصّلته ". واقترن الشيء بغيره وقارنته قرانًا: صاحبته. (الجوهري، تاج اللغة وصحاح العبية: مادة ق ر ن). وهي اصطلاحًا أمر يشير إلى المطلوب والقرينة إمّا حالية أو معنوية أو لفظية أو هي الدلالة اللفظية أو المعنوية التي تمخض المدلول وتصرّفه إلى المراد منه مع منع غيره من الدخول. (الجرجاني، التعريفات، ١٧٥).

ذ. الرّكن:

الركن لغة: من: ركن إليه، ركنًا وركونًا: مال إليه وسكن واعتمد إليه... وفي الاصطلاح: أحد الجوانب التي يستند إليها الشيء ويقوم بها وهو جزء من أجزاء حقيقة الشيء: يقال: ركن الصلوة وما يتَقَوَّى به من ملك وجند وقوم.(الجوهري، تاج اللغة وصحاح العبية). وأمّا في المصطلح فهو ما يتمّ به الأمر وهو جزء منه كالركوع والسجود للصلوة والضلع والزاوية للمثلث.

وأمّا وفق نظرية الاقتضاء فالعامل المولّد للإعراب هو هذه المصطلحات المذكورة أي السبب والعلّة والآلة والشرط والركن والدليل والقرينة. فقد نري في العامل سببًا لوجود الإعراب وعلّةً وآلةً له وشرطًا فيه وركنًا له ودليلًا عليه وقرينة مشيرة إليه وملزومًا يصاحبه الإعراب ظاهرًا أو مقدّرًا أو محليًا.

٥. الرضي الأسترآباذي ونظرية الاقتضاء:

الحق أن كثيرًا من النزعات المطروحة حول نظرية العامل لم يكن وليد حركة آنية وإنما محصول مقولات لكبار النحاة انتشرت في المنابع المختلفة من التراث النحوي. فقد وقف المفسرون للعمل الإعرابي على شيء من هذه النظرات النحوية ودقق كل منهم له مسلكا منظمًا يوجهه نحو هدفه الذي خطه وانطلق إليه.

على أن تلك المجاهدات قد تكون مجتمعة ومتفرقة لم تستطع أن تضع حلّا يشمل كل ظواهر الإعراب ويفسر وقائعه تفسيرًا لغويًا عمليًا، وإن كانت قد طرحت حلولا ما لبعض المسائل الجانبية المحدودة مع خلاف في الدرجات. نري بعض النحاة قد تعسّغوا في استخدام نظرية العامل وبالغوا فيها. إنهم يعتقدون أنّ للعامل تأثيرًا حقيقيًا.

وأما الفاضل الرضي فهو من أشهر النحاة الذين نظروا مفهوم العامل ووسعوا حدوده الإجرائية بشكل كبير. إنه قد عمّق مفهوم العامل و واصل البحث و وضع اليد على مفتاح لغوي أصلي يستوعب كل جوانب القضية ويكون أقرب ما يمكن من واقع لغة العرب في أصولها وفروعها وخصائصها الخاصة. إنه بيّن أن العامل النحوي ليس مؤثّرًا في الحقيقة حتى يلزم تقدمه على أثره بل هو علامة كما مرّ. (الأسترآباذي، ١٣٦٦: ١ / ٢٢).

طرح المحقّق الأسترآباذي لأول مرة نظرية الاقتضاء وعمّمها بوضوح وتفصيل حين ذكر أن الإعراب كالرفع والنصب والجر والجزم له مقتيات لسببها يوجد كل نوع من الإعراب. قال الرضي: "إن العامل ما يحصل بوساطته في الاسم المعني المقتضي للإعراب وذلك المعني كون الاسم عمدة أو فضلة أو مضافًا إليه العمدة أو الفضلة". (المصدر السابق، ١، ٢٥).

إنه يذكر أن مقتضي نوع الرفع في الأصل، الفاعلية وكون الاسم مبتدأ وكونه خبرًا ثمّ كونه قائمًا مقام الفاعل وكونه خبر "إنّ" و"لا" التبرئة أو اسم "كان" وكذا "ما" الحجازية. ومقتضي نوع النصب في الأصل المفعولية ثمّ كون الاسم اسمَ "إنّ" و"لا" التبرئة وكذا كونه خبر "كان" وخبر "ما" الحجازية وكذا كون الاسم حالًا أو تمييزًا أو مستثنًى. ومقتضى نوع الجر في الأصل كون الاسم مضافًا إليه معنى أو مشبهًا للمضاف إليه. (المصدر السابق، ٢٩٨-٢٩٩).

فالمقتضي للإعراب عند الأسترآباذي ليس عاملًا له، وإنّما هو تحقيق تلك الوظائف النحوية في المعمول. وهذه المعاني تقتضي علامات تدلّ عليها. ولهذا كان المقتضي يتطلب وجود الإعراب و لا يولّده. فالمقتضي للإعراب عند الرضي حقيقةً متشكل من ثلاثة عناصر: المِوجد أي المتكلم والآلة أي العامل والمحل أي الاسم.(المصدر السابق، ج ١، ٢٥).

إن العنصرين الأولين -أعني المتكلم والآلة- هما المقتضيان في تشكيل الإعراب ظاهرًا وخفيًا. المتكلم وأهدافه عنصر خفيٌّ في تشكيل الإعراب والآلة أي العامل هي عنصر ظاهري في هذا العمل.

٦. النتيجة:

١-٦. يكون العامل وما وضع من مصطلحات نحوية علمًا لأبواب معينة في هذا العلم، أقوي الأسس التي سيطرت على تفكير النحاة وتحديد مناهجهم في تناول الظواهر اللغوية والشواهد التي جمعوها.

٢-٦. لقد تحقق لدي النّحاة أن ثمة واقعًا نحويًا يتبدي في التركيب ويغيب إذا تمايزت المفردات وتفلتت من روابط التعبير. ثم رأوا أن هذا الواقع حدث حاضر لا شك

فيه، يلازم الكلام العربي الصحيح، ويتلون بمقاصده وصيغه. وما كان من المتأخرين إلا أن نسبوه إلى النحو وأسموه بالعمل النحوي.

٣-٦. نجم الدين الفاضل الرضي يواصل البحث ويضع اليد على مفتاح لغوي أصلي يستوعب كل جوانب القضية ويكون أقرب ما يمكن من واقع لغة العرب في أصولها وفروعها وخصائصها الخاصة. إنه طرح لأول مرة نظرية الاقتضاء وعمّمها بوضوح وتفصيل حين ذكر أن الإعراب كالرفع والنصب والجر والجزم له مقتيات لسببها يوجد كل نوع من الإعراب.

٤-٦. نظربة العامل عند المحقق الأسترآباذي تشمل النحو التركيبي فنراه يهتمّ بهذه النظرية ويبين آرائه على أساس هذه النظرية الجامعة والمانعة في النحو.

٥-٦. إن نظرية الاقتضاء في تشكيل الإعراب عند الفاضل الرضي متكونة من ثلاثة عناصر: الأول: المُوجِد أي المتكلّم والثاني: الآلة أي العامل والثالث: المحلّ أي الاسم.

٦-٦. إن الأسترآباذي يعتقد أن هذه النظرية، وسيلة تعليمية تساعدنا على فهم اللغة العربية فقط. على حسب رأي المحقّق الأسترآباذي، نري أنّ للعامل أثراً مجازيا ولا حقيقيا و لايستطيع أن يسيطر على المعمول سيطرة الطبيعيات فحينئذ يستطيع المتكلّم أي المُوجد أن يبني تركيبه كيفما شاء وليس بواجب أن يكون تابعًا للعامل الذي أُعطِيَ دورًا لا يحقّه.

قائمة المصادر والمراجع

إن خير مانبتديء به القرآن الكريم.

- نهج البلاغة ((المترجم: دشتي)).
- ابن الأنباري، أبوالبركات، الإغراب في جدل الإعراب، بيروت - دار العلم للملايين، ١٩٥٧م.
- ابن منظور، جمال الدين، لسان العرب، بيروت، دار صادر.
- ابن جنّي، أبو الفتح، الخصائص، تح: محمد علي النجّار، بيروت، لبنان، دار الهدي، ١٩٥٢م.
- ابن جنّي، أبو الفتح، سرّ صناعة الإعراب، سورية، دار القلم، ١٩٩٣م.
- ابن هشام، جمال الدين، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لبنان، دار إحياء التراث العربي، ١٩٨٦م.
- أبو البقاء، عبد الله بن الحسين البغدادي، أصول النحو، بيروت، دار النفائس، ١٩٩٥م.
- الأستراباذي، رضي الدين، شرح الكافية، تهران، المؤسسة المرتضوية، ١٣٦٦ه.
- الأستراباذي، رضي الذين، شرح الكافية، ليبيا، جامعة قاريونس، ١٩٧٨م.
- الجاحظ، أبو عثمان، البيان والتبيين، القاهرة، مطبعة مصطفي الحلبي، ١٩٧٥م.
- الجرجاني، عبد القاهر، كتاب التعريفات، بيروت، دار صادر، ١٩٧٦م.
- الجوهري، أبو نصر، الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، ط٢، بيروت - دار العلم للملايين، ١٩٧٩م.
- الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، بيروت، دار النفائس، ١٩٧٣م.
- سيبويه، عمر بن عثمان، الكتاب، ت: عبد السلام هارون، بيروت، دار الجبل، ١٩٩١م.
- سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، القاهرة، الهيأة المصرية العامّة للكتب. ١٩٧٥م.
- السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النحو، القاهرة، مكتبة السعادة، ١٩٧٦م.
- شرف الدين، محمود، التقعيد النحوي بين السماع والقياس، جامعة القاهرة، القاهرة. ١٩٧٨م
- العبابنة، جعفر، مكانة خليل بن أحمد في النحو العربي، قاهرة، دار الصدر، ١٩٨٣م.
- عمر، تمّام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، قاهرة، المكتبة الشاملة، ٢٠٠٦م.

- الفراهيدي، الخليل بن أحمد الفراهيدي، الجمل في النحو، لبنان، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م.
- القرطبي، ابن مضاء، الرّدّ على النحاة، لبنان، دار الاعتصام، ١٩٧٩م.
- اللبدي، محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، لبنان، دار النشر، ١٩٩٣م
- المرزوقي، أبو علي، شرح المؤجز في النحو، القاهرة، لبنان، دار إحياء التراث العربي. ١٩٨٧م.
- نحلة، محمود، أصول النحو العربي، بيروت، دار صادر، ١٩٨٣م.
- قباوة، فخر الدين، مشكلة العامل النحوي، دمشق، دار الفكر، ٢٠٠٣م.
- الحاجّ صالح، عبدالرحمن، بحوث ودراسات في علوم اللسان، الجزائر، ط ١، ٢٠٠٧م.
- ابن الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، التحقيق: الدكتور جودة جبروك، قاهره، مكتبة خانجي، (دون ت).
- خوارزمي، محمد بن أحمد، مفاتيح العلوم، التحقيق: أعسم عبد الأمير، بيروت، دار المناهل، ٢٠٠٩م.
- إميل بديع، يعقوب،، موسوعة النحو والصرف والإعراب، ط ١، بيروت، دار العلم للملايين. ١٩٨٨م.
- الجرجاني، السيد على بن محمد، كتاب التعريفات، تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت،ط١، دارالكتب العلمية، (٢٠٠٠م).

ثانياً - المقالات:

- خليفه شوشتري، محمد إبراهيم، ((نظريه العامل و المعمول(حقيقتها ودورها الوظيفي))) ، مجله دانشگاه تهران، (تابستان)، شماره: ٣-١٨٦، (١٣٨٧هـ.ش).